فان القوة في الاصل ما يتوكى في الماء ولا يخفى ما بينهما الا التسامح والمراد بالفرع ههنا مطلق
الشدة استعمالا للمقيد في المطلق قوله ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره ثانيا لان التكرار
لما كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع الذكرين او الذكر الاخير وعلى الاول
لا يتحقق ذكره بالتثليث لذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرته وعلى الثاني لا يتحقق كثرته بالتثليث
وان تحقق تعدده لان الظاهر انه لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد
من تتبع الذكر الى اقل حتى يتحقق ثلث تكرارات وقد يجاب عن هذا ايراد بوجهين آخرين
احدهما ان قوله كثرة التكرار ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى سببه وتاعل
المصدر هو الذكر اى كثرة الذكر بسبب التكرار والثاني انه بالذكر يحصل تكرار ان احدهما بالنسبة
الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة الى الذكر اولا وقد حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد فالمجموع ثلثة
قوله والجندل ارض ذات حجارة يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون النون وفتح الدال
للحجارة والجندل بفتح الدال وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا بعد ان يوتى بات
ما ذكره رحمه الله بيان للمراد ههنا فانه اريد باسم الجارة ههنا موضعها قوله وفساد ذلك
مما يشهد به العقل والنقل اما النقل فانقل من الصحاح واما العقل فلان المناسب انما يكون
داعي الامر بالتصويت سماع غير المصوت لصوت الغير ويحدث انه انما
يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت اسماع الصوت اما اذا كان ظهار النشاط
والحبور كما بلعلبايتر نم بشاهدة الانوار والملاعظ الاد وارد فلا وتهما يوتد انه لم يتصور
في داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن ان يقال في
شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيه يخالف النقل وعنه مندوحة قوله والا فلا يخل
بالفصاحة قبل قد رجحان في الشرح توجيه النظر في القيل المذكور في فصاحة المفرد بان
الكراهة في السمع ان ذاتية الحاصل دخلت تحت التنافر والا فلا يخل بالفصاحة وعدد رجحان
ضعف هذا التوجيه ظاهر والظاهر ان ضعفه لورود المنع على قوله والا فلا يخل بالفصاحة

الرغب في

واعلم ان ما اوردهما ههنا ايضا والجواب انه لا جهة لاخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
الآتي يلزمهما من الثقل بخلاف الكراهة في السمع فانها تاسب الاخلال ويصلح سببا لها دون غير
ملاحظة لما يلزمهما من الثقل لان الفصاحة كما يحترزون عما يثقل على اللسان كذلك عما يثقل على

السمع

قوله راسخ في النفس احترز عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخ فيها وقوله لا يتوقف
تعلقه على تعلق الغير اولى من المشهور وما يوجب تصوره تصور امر خارج عنه لانه تخرج عن الحد
الكيفيات التي يقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان تصوراتها
موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها توقف المعلول على علته كما في الاعراض
النسبية على المشهور ولا يسوق الحد جامعا بخلاف ما ذكره فانه اولى من هذا الوجه
لكن يرد على الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاخر او كذا الكيفية النظرية لتوقف
تصورها على تصور قول الشارح فلا يسوق الحد جامعا ولا يرد ذلك على المشهور قوله اشعارا بانه
لو عبر عن المقصود الى قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر فصيحا وليس كذلك
لا لانا نراد التعبير عن المقصود في الجملة فقط ان كون اللام في المقصود للاستغراقي يابى ذلك وان
اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على محلها هو معنى الاستغراقي العرفي فالظاهر انه لا يتحقق بدون
الرسوخ فلو سلم يمكن ذلك راسخا فيه محل تامل ويمكن دفعه بان ليس قصده الا ان ذكر الملكة
يشعر ما ذكر ولا ريب في استقامة هذا الاشعار واما ان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا
المعبر فغير قادح في ذلك ولو قال قوله بملكة احترازي عن تعبير هذا المعبر لتوجه ما ذكرنا على انه لو قال
بذلك يمكن الدفع ايضا كما يتبين في الحاشية قوله الحان يعتبر اشعارها بان الحال انما يقتضي اعتبار
تلك الخصوصية ويدعوا اليه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه امر آخر من قصد افاده فايدة الخبر
او لازمها او غيرهما وقد صرح رحمه الله بذلك في شرح المفتاح حيث قال اذا كانت المطابقة انما
يتحقق بتلك الخصوصية وكان مقتضاه اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك
الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال فمقتضى الحال انما
هو نفس الخصوصية لا اعتبارها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)